أثر التضخم المستورد على التضخم المحلى و التجارة الخارجية في الجزائر

شقبقب عيسى :أستاذ محـــاضر أ
بن زيان راضية : أستاذة محاضرة أ
كلية العلوم اقتصـادية وتسيـــير
جـــامعة الجـــزائر3

الملخص:

قمنا في هذا العمل بدراسة تأثير انتقال التضخم المستورد على التضخم المحلي و التجارة الخارجية و ذلك بتقدير نموذج يتكون من ثلاثة معادلات سلوكية و معادلتين تعريفيتين. أظهرت النتائج الدور الكبير الذي يلعبه سعر الصرف في كل من الصادرات و الواردات و مؤشر أسعار المستهلك. كما بينة الدراسة مكانة الأسعار الدولية في تحديد التضخم المحلي.

الكلمات المفتاحية: التضخم المستورد ، التجارة الخارجية ، المعادلات الآنية.

Abstract:

We have in this work studying the effect of transmission of imported inflation on domestic inflation and foreign trade, and by assessing the model consists of three behavioral equations and Equations of identity. The results showed the significant role played by the exchange rate in both exports and imports and the consumer price index. The study also aware of the status of international prices in determining domestic inflation.

Keywords: imported inflation, foreign trade, simultaneous equation

مقدمة: إن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار يعد الشاغل الاقتصادي المهم للحكومات و الأفراد، الأمر الذي أدى بجميع المدارس الاقتصادية إلى اقتراح عدة نماذج يمكن تجمعها في ثلاثة مقاربات كبيرة هي المحددات النقدية و التي تعود إلى النظرية الكمية للنقود، المحددات الهيكلية و المتمثلة في التغيرات الهيكلية للاقتصاد و أخيرا التضخم بالطلب و التكاليف.

إن الواقع الفعلي يؤكد أن العوامل التي لها علاقة بالتضخم هي عوامل متعددة تعمل على نحو مترابط بحيث يؤثر كل منها على الآخر و يتأثر به، ومن العوامل التي تعتبر مصدرا للتضخم ما هو ذو طابع محلي يتعلق بالظروف الداخلية للاقتصاد و ما يتبعه من سياسات اقتصادية، ومنها ما هو ذو طابع خارجي يتصل بظروف التجارة الدولية، و بصفة عامة فإن التغير في المستوى العام للأسعار قد يرجع إلى سببين أولهما هو التغيرات في السياسات الاقتصادية المتبعة و مدى تجاوب وحدات الإنتاج المحلية في الوفاء باحتياجات الطلب، و ثانيهما هو تغيرات الأسعار الخارجية التي تحدث في الأسواق الدولية.

في البلدان الصغيرة ذات الاقتصاد المفتوح تلعب الأسعار الخارجية دورا بارزا في الاقتصاد، فكلما ارتفع مستوى الأسعار الخارجية كانت هناك إشارة واضحة إلى ارتفاع التضخم المستورد و انعكاسه على التضخم المحلي و التجارة الخارجية.

في ظل انفتاح الاقتصاد الجزائري و ارتفاع درجة انكشافه على العلم الخارجي فإن أثر التضخم المستورد سيكون له انعكاسات بارز على الاقتصاد المحلي.

على ضوء ما سبق سنحاول أن نبرز ملامح إشكالية بحثنا و التي يمكن صياغتها على النحو التالي: ما هو أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي و التجارة الخارجية؟

1- ماهية التضخم المستورد:

ينظر للتضخم المستورد على أنه أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية و قد عمل الاقتصاديون على تقديم تعريف لهذه الظاهرة نوجزها فيما يلي[1]:

رمزي زكي: يعرف على أنه مدى تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار داخل اقتصاد ما.

GRZEGORZ: يعرف ظاهرة التضخم المستورد على أنه تلك الظاهرة التي تعبر عن إرتفاع مستوى العام للأسعار الناجمة عن تحليل النهائي عن فائض في الطلب الكلي أو عن العرض أو ارتفاع تكلفة المدخلات القادم من الشركاء الأجانب.

HENRI MERCILLON: يعرفه على أنه ذلك التضخم الذي أثرت فيه عوامل خارجية بعبارة أخرى هو انتقال التضخم من بلد المصدر إلى بلد المستقبل.

وعليه يمكن القول أن التضخم المستورد هو تلك الظاهرة التي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار و المستمر من جراء فائض في الطلب الكلي أو ارتفاع في التكاليف اللذان مصدرهما عوامل خارجية.

2- قنوات انتقال التضخم المستورد

هناك عدة ارآء لقنوات انتقال التضخم المستورد نورد أهمها فيما يلي:

حسب الاقتصادي[2] HENRI MERCILLON فإن الضغوط التضخمية يمكن أن تستورد بفعل قناتين أساسيين هما قناة المداخيل و قناة التكاليف. فالبنسبة لقناة المداخيل يرى HENRI **أن** بعض تذبذبات الدخل من بلد المصدر يكون تأثرها على شكل ارتفاع الطلب الفعال على البلد المستقبل و بالتالي ظهور ضغوط تضخمية. ويمكن لهذه التذبذبات في الدخل أن تنتج إما عن طريق ارتفاع صادرات او الكتلة النقدية للبلد المستقبل. أما بالنسبة لقناة التكاليف، فبارتفاع أسعار منتجات المستوردة من بلد أو عدة بلدان يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج و أسعار الاستهلاك بالنسبة للبلد المستقبل، و بذلك فإن الضغوط التضخمية ترتفع بسرعة إذا لم ينخفض الطلب على المنتجات المستوردة. حسبJongmoo Jay Choi[3] فإن الضغوط التضخمية يمكن أن تنتقل عبر قناتين إحداهما مباشرة و الأخرى غير مباشر.بالنسبة للقناة المباشرة فارتفاع أسعار السلع القابلة للتبادل تؤدي في بلد صغير منفتح على التجارة الخارجية و سعر صرف ثابت إلى ارتفاع هذه السلع في الاقتصاد المحلي في المرحلة الأولى،و بارتفاع هذه الأخيرة مقارنة بالسلع غير قابلة للتبادل تحدث أثر الإحلال.

أما القناة غير المباشرة فهي تتعلق بميزان المدفوعات، فتغير الأسعار النسبية يؤثر على توازن الميزان التجاري الأمر الذي يؤثر على تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وبذلك عرض النقود و الدخل فتتغير أسعار السلع غير قابل للتبادل لعل التحليل الأعمق هو الذي قامت به المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية NBER أين بين أن التضخم ينتقل عبر أربعة قنوات هي[4]:قناة إحلال السلع، قناة إحلال السندات، قناة إحلال العملة (سعر الصرف) و قناة اثر الاستيعاب Absorption Effects.

3- علاقة التضخم المستورد بالتجارة الخارجية:

تتحدد الأسعار في الأسواق من خلال تفاعل كل من العرض S والطلب D أي أن السعر دالة لهاذين الأخيرين:

$$P = f(D, S) \quad (1)$$

و عليه من أجل تفسير سلوك الأسعار لابد من تحديد المتغيرات التي تأثر في الطلب و العرض.

تبرز علاقة الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي من خلال معادلة الدخل التالية

$$Y = C + I + G + X - M \quad (2)$$

حيث أن Y الناتج الداخلي الخام، C الاستهلاك الخاص، I الاستثمار الخاص، G الإنفاق الحكومي X الصادرات، M الواردات.

لتبسيط العلاقة (2) نفترض أن E يمثل الإنفاق الخاص $(C+I)$ و أن A تمثل الاستيعاب المحلي $(E + G)$ و عليه يمكن كتابة العلاقة (2) بالشكل التالي:

$$A - Y = M - X \quad (3)$$

تمثل المعادلة (3) العلاقة بين الميزان التجاري والعرض المحلي للسلع والخدمات، فإذا سجل الاقتصاد عجزا محليا أي أن الاستيعاب المحلي A أكبر من الإنتاج الداخلي الخام Y أو بعبارة أخرى الطلب على السلع و الخدمات يفوق العرض، مما يجل الاقتصاد يضطر الاقتصاد إلى اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز مما يتفتح الباب أمام انتقال التضخم .

بإعادة ترتيب المعادلة (3) نحصل على:

$$X + A = M + Y \quad (4)$$

تشير المعادلة (4) إلى أن الطلب الكلي يتكون من طلب محلي A و طلب خارجي X . أما العرض الكلي فيتجزأ إلى عرض السلع و الخدمات المنتجة محليا Y و المستوردة M. و بهذا يمكن القول أن الانتاج الداخلي الخام موجه إلى السوق المحلية بقدر $Y - X$ و إلى السوق الخارجية بقدر X و عليه يمكن صياغة المعادلة (4) على النحو التالي:

$$A = M + (Y - X) \quad (5)$$

إذا افترضنا أن الإنفاق الحكومي G تتحكم به أدوات السياسة المالية، فإن تغيرات الطلب المحلي تحدده محددات الإنفاق الخاص E و التي هي الإنتاج الداخلي الخام و سعر الفائدة أي:

$$A = f(Y, i) \quad (6)$$

أما بالنسبة للصادرات، وبافتراض أن الاقتصاد قيد الدراسة اقتصاد صغير (لضآلة نسبة صادرات هذا الاقتصاد إلى إجمالي الصادرات العالمية، بحيث أن التغيرات في حجم صادراته لا تؤثر على الأسعار العالمية).و على ذلك، فإن تقدير حجم الصادرات في اقتصاد صغير كالاقتصاد الجزائري يتم على أساس صياغة دالة عرض للصادرات وذلك بإدراج حجم الطلب الدولي ، مع الأخذ في الحسبان التطورات في الأسعار العالمية من أسعار البترول و المنتوجات الغذائية...و أيضا منافسة الصادرات بالنسبة للسلع العالمية و أسعار الصرف.و علية تكون الصادرات دالة لـ:

حيث أن:

Yw يمثل الطلب الدولي، Pw الأسعار العالمية ، Pxw تنافسية الصادرات بالنسبة للسلع العالمية ، R أسعار الصرف حجم الطلب على الواردات يتأثر بالطلب الداخلي، بتنافسية الواردات و أسعار الواردات و أسعار الصرف أي:

$$M = f\left(Di, Pm, \frac{Pm}{Py}, R\right) \quad (8)$$

حيث أن:

Pm أسعار الواردات ، Di الطلب الداخلي، $\frac{Pm}{Py}$ تنافسية الواردات

وبإحلال دالة الطلب و دالة العرض في دالة السعر نتحصل على:

$$\boldsymbol{P = f\left(Di, Pm, R, \frac{Pm}{Py}, Yw, Pw, Pxw, i\right)} \quad (9)$$

4- علاقة سعر الصرف بالتضخم:

إن تغير أسعار الصرف له أثر حتمي على الأسعار الاستهلاك في اقتصاد مفتوح كالاقتصاد الجزائري، هذا الأثر قد يكون مباشر أو غير مباشر، فعندما يتعرض سعر الصرف للعملة المحلية لضغوط التخفيض من جراء العجز الهيكلي المتفاقم في ميزان المدفوعات، و بسبب ضعف الدولة على الإنتاج، فإن الاقتصاد المتخلف سيكون أكثر عرضة لاسترداد التضخم، حيث يقوم المصدر الأجنبي بنقل عبئ التراجع في قيمة

العملةPass-Through و ذلك برفع قيمة الواردات من مختلف السلع الرأسمالية والوسيطية و الاستهلاكية و أسعار السلع النهائية .

إلا أن معدل ارتفاع الأسعار استجابة لهذا الأثر لا يعادل بالضرورة نسبة تخفيض العملة، ويعود هذا القرار في ذلك إلى المصدر الذي يملك سلطة المفاضلة بين امتصاص هذا التراجع أو نقل عبئه في شكل ارتفاع في الأسعار.و تعد منافسة السلع المحلية للسلع المستوردة أحد أهم أسباب قيام المصدر بمراجعة تكاليف الإنتاج لتخفيف هذا المعبئ على المستوردين، حتى لا يخسر السوق لصالح المنتج المحلي[5].

الشكل1: قنوات انتقال تخفيض العملة إلى مؤشر أسعار الاستهلاك.

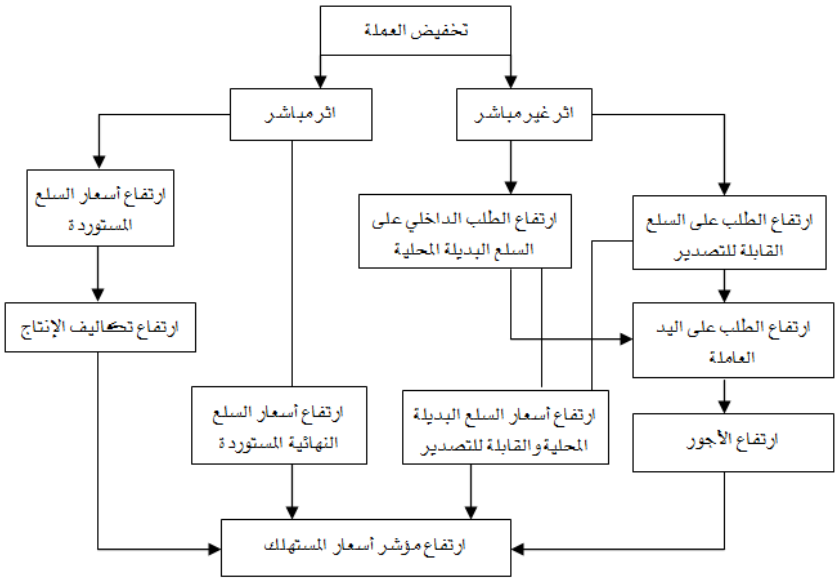

المصدر: **Thérése Lafléche,L'incidence des fluctution du taux de change sur les prix à la consommation,rapport banque de canada page 23.**

5- مؤشرات تنقل التضخم المستورد:

تبين من خلال التحليل السابق أن التجارة الخارجية دور مهم في تحديد مستوى الأسعار المحلية كون هذه الأخيرة المرآة التي تعكس هيكل الإنتاج للاقتصاد الوطني، و من هنا تأتي أهمية دراسة المؤشرات التي تؤثر في ارتفاع أسعار الواردات على الأسعار المحلية في الاقتصاد الجزائري و لعل أهم هذه المؤشرات:

- درجة الانكشاف الاقتصادي؛
- نسبة الاستعاب المحلي للانتاج الداخلي الخام؛
- طبيعة هيكل الواردات.

الجدول1 :بعض المؤشر الاقتصادية 1989-2014

السنوات	الواردات	الصادرات	درجة الانكشاف الاقتصادي	نسبة الاستيعاب المحلي للإنتاج الداخلي الخام	معدل التضخم
1990-1989	129 650	104 600	47,77	73,27	12,98
1992-1991	224750	255 649	50,95	76,27	28,78
1994-1993	329 195	295 022	46,75	75,40	24,79
1998-1995	605 780	696 153	51,56	75,80	14,79
2004-1999	1 094 750	1 546 152	59,00	76,69	3.75
2009-2005	2 552 907	4 354 905	72,66	75,11	3.59
2014-2010	4 401 028	5 444 321	66,96	70,11	5.15

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على معطيات البنك العالمي

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الواردات الجزائرية في منحى متصاعد ابتداء من الاتفاق الأول للاستعداد الائتماني حتى نهاية برنامج دعم النمو الاقتصادي.فمتوسط نمو الواردات السنوية إرتفع بأكثر من 73% بين الاتفاق الأول للاستعداد الائتماني و الاتفاق الثاني و يعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب كانت ضمن الأهداف المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي نذكر منها تحرير التجارة الخارجية و تخفيض قيمة الدينار الجزائري [6] حيث أن هذه الأخيرة عرفت مستويات قياسية في الانزلاق فبينما كانت واحد دولار يقابله 7.6 دينار سنة 1989 أصبح 21.83 دينار مما رفع من القيمة الاسمية للواردات الأمر الذي إنعكس سلبا على المستوى العام للأسعار و التضخم أين سجلت نهاية لفترة الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني سنة 1992 أعلى معدل تضخم وصل إلى 32%[7].

واستمر نمو الواردات عبر مختلف البرامج الاقتصادية بمسويات مرتفعة حيث بلغت أكثر 130% ما بين برنامجي الإنعاش الاقتصادي و دعم نمو الاقتصادي وباستمرار انخفاض قيمة الدينار الجزائري، إلا أن معدلات التضخم عرفت تراجع خلال هذه الفترة بالرغم من عودة تسجيل معدلات موجبة للنمو الاقتصادي لهذه

الفترة، و يعود ذلك أساسا إلى تطبيق البنك المركزي لسياسة نقدية تحد من نمو الكتلة النقدية و استهداف التضخم.

أما بالنسبة للصادرات فلقد عرف نمو كبيرا كبيرا طيلة فترة الدراسة، ولعل أكبر معدلات النمو كانت في الفترة 2005-2009.و يعود ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار البترول أين قفز سعر البرميل من 38 دولار للبرميل سنة 2004 إلى 80 دولار سنة 2010، كما أن لتدهور قيمة العملة المحلية دور كبير في ارتفاع حجم الصادرات.

من الملاحظ أيضا من خلال الجدول أن درجة الانكشاف الاقتصادي بقية مستقرة طلية فترة الدراسة مع تسجيل ارتفاع خلال 2005-2009 و يمكن تفسير هذا الاستقرار إلى النمو الاقتصادي المدعوم بالإنفاق الحكومي الذي صاحب نمو كل من الصادرات و الواردات.

الشكل1 : الواردات حسب الفئة السلعية

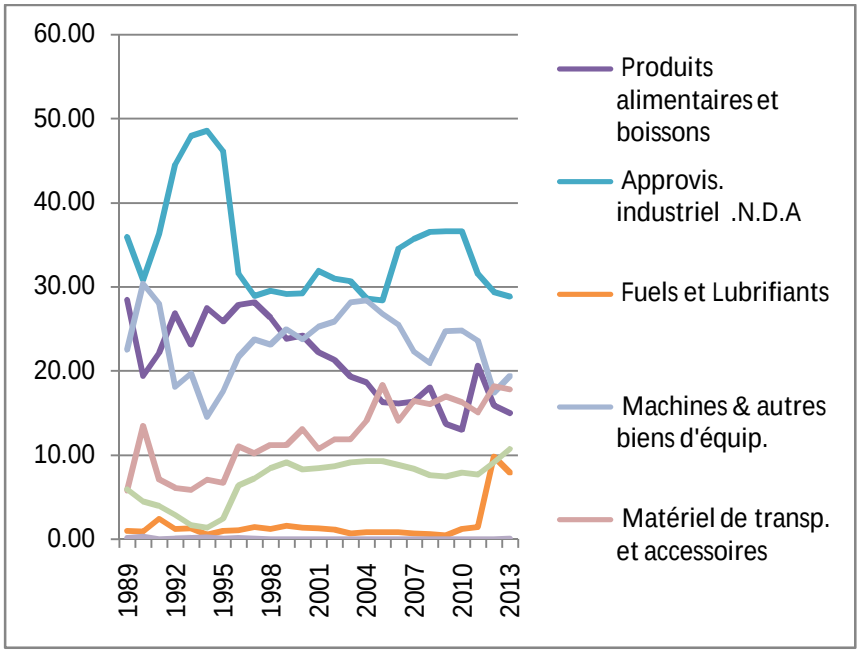

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

ترتبط حدة التضخم المستورد من الخارج بمدى التركيب الهيكلي للواردات، إذ أن هذا الاخير يعطي فكرة واضحة على مدى تبعية الجهاز الإنتاجي والاستهلاكي

للاقتصاد الجزائري8. فبالنسبة لهيكل الواردات ونظرا للإستراتيجية الاقتصادية المتبناة منذ السبعينات كانت أكبر حصة للواردات هي لفئة التمويل الصناعي طيلة فترة الدراسة(كما هو موضح في الشكل أعلاه) حيث سجلنا سنة 1994 أكبر نسبة لهذه الفئة بلغت 48.57 %من حجم الواردات الكلية أي 165203 مليون دينار جزائري، ويعود هذا الارتفاع إلى التدهور الكبير الذي عرفته العملة الوطنية، بعد ذلك عرفت هذه الفئة تراجعا لصالح فئة الآلات و سلع التجهيز التي ارتفعت لتبلغ 28.41% من حجم الواردات الكلية مع بداية برنامج دعم النمو الاقتصادي.

بالنسبة للمواد الغذائية و المشروبات فلقد عرفت هذه الفئة تراجع في النسبة الكلية للواردت و تذبذبات طيلة فترة الدراسة و قد سجلت معدلات نمو سالبة، و يعود هذا إلى تذبذب الإنتاج الفلاحي و تحسن الصناعة الغذائية، و قد سجلت هذه الفئة أدنى نسبة لها سنة 2010 بـ 13.03% من حجم الواردات الكلية بعدما كانت 28,49 %سنة 1989.

مع تحقيق مستويات نمو موجبة و تحسن القدرة الشرائية للمواطن ارتفعت واردات فئتى السلع الاستهلاكية و واردات معدات النقل وملحقاته، بالنسبة للفئة الأولى مس الارتفاع خصوصا السلع غير المعمرة مقارنة بالسلع نصف معمرة و المعمرة مع استقرار في نسبة هذه الفئة إلى حجم الواردات الكلية طيلة فترة الدراسة. أما بالنسبة للفئة الثانية فكانت للسيارات الموجهة للخواص و القطاع الصناعي حصة الأسد في هذه الفئة أين سجلنا ارتفاع واردات السيارات إلى 569065,10 مليون دينار جزائري خلال سنة 2012 أي بنسبة نمو قدرها 63 % مقارنة بسنة 2011مما رفع من نسبة هذه الفئة إلى حجم الواردات الكلية إلى أعلى قيمة لها سنة 2012 بنسبة قدرها 18.16 %.

6- النموذج

في هذا الجزء من البحث سنقوم بوضع نموذج من نظام معادلات آني يتكون من ثلاثة معادلات سلوكية و معادلتين تعريفيتين لنبين أثر التضخم المستورد على التجارة الخارجية و المستوى العام للأسعار.فترة الدراسة ممتدة من 1989-2013 والمعطيات سنوية مصدرها البنك العالمي.

معادلة الواردات

$$LOG(M) = -18.6316 + 1.4599 * LOG(DI) - 0.2623 * LOG(TC) + 0.56308 * LOG(PM(-2)) \quad (10)$$

(−7.264) (11.6713) (-8.646) (3.0356)

$\bar{R}^2$ = 0.95 $Lm(1)$ = 2.920938$(Pr$ = 0.119471) SE = 0.0699 N = 25

من خلال نتائج عملية التقدير و إحصائية T.student يتضح جليا أن الطلب الداخليDI هو المحدد الرئيسي لعملية الاستراد فلأعوان الاقتصاديون و بحكم ارتفاع احيتاطيات الصرف و تحسن المستوى المعيشي للفرد لجؤو إلى الاستيراد لتلبية الحاجيات الاقتصادية في ظل شبه غياب للإنتاج الوطني، كما نلاحظ أن علاقة سعر الصرف بالواردات علاقة سلبية فمع انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية ترتفع أسعار السلع المستوردة و يتراجع الطلب عليها.نشير هنا إلى أنه مع محدودية الإنتاج الوطني كما سبق أن ذكرنا و بفعل انخفاض الدينار انتقل التضخم إالى السوق المحلي.أما عن مرونة أسعار الواردات و بعد عملية التقدير تبين أن التضخم الأجنبي يكون له الأثر الظاهر على الواردات بعد سنتين على الأكثر، و يمكن تفسير ذلك بفكرة العقود السائدة في مجال التجارة الخارجية.

معادلة الصادرات:

ينطوي افتراض أن الاقتصاد الصغير هنا لضآلة نسبة صادرات هذا الاقتصاد إلى الاقتصاد إجمالي الصادرات العالمية، بحيث أن التغيرات في حجم صادراته لا تؤثر على الأسعار العالمية.و على ذلك، فإن تقدير حجم الصادرات في اقتصاد صغير كالاقتصاد الجزائري يتم على أساس صياغة دالة عرض للصادرات وذلك بإدراج حجم الطلب الدولي و المتمثل في الإنتاج الداخلي لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE ، مع الأخذ في الحسبان التطورات في الأسواق العالمية من أسعار البترول، لكونه يمثل جل الصادرات الوطنية و التنافسية الدولية. جاءت نتائج تقدير دالة الصادرات على النحو التالي:

$$\text{LOG(X)} = \underset{(-2.9049)}{-14.218} + \underset{(2.6604)}{0.61703} * \text{LOG(QW)} - \underset{(2.6604)}{0.1060} * \text{LOG}(Pxw(-1)) + \underset{(4.8632)}{0.7586} * \text{LOG}(\text{X}(-1)) - \underset{(-2.203)}{0.04697} * \text{LOG(TC)} \quad (11)$$

$\bar{R}^2$ = 0.98 $Lm(1)$ = 0.65011$(Pr$ = 0.42007) $Lm(2)$ = 1.52527$(Pr$ = 0.16341)

SE = 0.0278 N = 25

بما أن صياغة معادلة الصادرات في الجزائر جاءت على شكل دالة للعرض، فإن الطلب الدولي يعتبر أهم متغير مفسر للصادرات كما تشير إليه مرونة QW، فارتفاع حجم الصادرات مرتبط بإرتفاع حجم الطلب الدولي، أما عن العلاقة الاقتصادية بين عرض الصادرات و أسعار المحروقات، فكانت المعلمة غير معنوية ، ولعل هذا يعود إلى أن معدل الأسعار السنوي المستخدم في عملية التقدير لا يمثل التغيرات الكبيرة التي قد يعرفها سعر البترول مما يضعف من القدرة التفسيرية للمتوسط السنوي للأسعار، ضف على ذلك، إلى أن عملية شراء و بيع البترول تتم بعقود لأجل، و هذا ما يؤكده معنوية الصادرات للفترة السابقة$(-1)X$ ، التي تمثل أثر التوقعات المواءمة و لتعبر عن الاتفاقيات و العقود المبرمة بين الجزائر و مختلف زبائنها ، فكانت النتيجة أن هذه العقود على علاقة طردية بالصادرات.

أما عن مرونة منافسة الصادرات بالنسبة للسلع العالمية PXW نرى أن هناك علاقة عكسية، فمع ارتفاع أسعار الصادرات المحلية يتراجع الطلب عليها، أما اذا ارتفعت الأسعار الدولية مع ثبات السعر المحلي تصبح السلع المحلية و يزداد الطلب عليها.بصفة عامة تعتبر النسبة بين معدل التضخم الداخلي و التضخم الخارجي من أهم العوامل المحددة للطلب على الصادرات لكن في حالة وجود تنوع المنتوجات و هذا مالا تعكسه سلة الصادرات الجزائرية التي تتركز على المحروقات والتي تحدد أسعارها في الأسواق الدولية، مما جعل مرونة PXW ضعيفة في النموذج أعلاه.

بالنسبة لمرونة أسعار الصرف، نظريا أن انخفاض الدينار سيحسن من القدرة التنافسية السعرية للسلع والخدمات الجزائرية، و على هذا يفترض وجود علاقة طردية بين الصادرات و أسعار الصرف، إلا أن الطلب على السلع الجزائرية الصادرات ليس مرنا كون هذه الأخيرة تعتمد على المحروقات بنسبة 98% و حجم الإنتاج تحدده منظمة الدول المنتجة للبترولOPEC.

معادلة مؤشر الأسعار:

$$LOG(IPC) = -0.0891 + \underset{(-0.2665)}{0.1843} * LOG(TC) + \underset{(4.9301)}{0.6513} * LOG(PW) + \underset{(14.4264)}{0.6484} * LOG(IPC(-1)) - \underset{(-4.137)}{0.0823} * LOG(M2) \quad (12)$$

$$\bar{R}^2 = 0.99 \quad Lm(1) = 2.08081(Pr = 0.14916) \quad Lm(2) = 2.10463(Pr = 0.34912)$$

$$SE = 0.0283 \quad N = 25$$

بالرغم من التغيرات الكبيرة التي عرفها مؤشر العام للأسعار خلال فترة الدراسة إلا أن نتائج عملية التقدير كانت جيدة، فأثر سعر الصرف يتأتى بشكل أساسي من أثره المباشر على أسعار المستوردات ما يعني بالضرورة تأثيره على معدل التضخم السائد في الاقتصاد لكون هذا الأخير يؤثر بدوره على الأسعار النهائية و ما العلاقة الطردية بين سعر لصرف و المستوى العام للأسعار في المعادلة (12) إلا خير دليل على صحة العلاقة الاقتصادية بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

كما نلاحظ المرونة الكبيرة التي تلعبها الأسعار الدولية PW في تحديد مستوى الأسعار المحلية .فارتفاع الأسعار الدولية بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى يؤدي إلى ارتفاع مؤشر الأسعار بـ 0.65 وحدة وهي نسبة كبيرة بالنسبة للاقتصاد صغير مفتوح على التجارة الخارجية. و تبين هذه المرونة ضعف الإنتاج المحلي و الاعتماد الكبير للاقتصاد الوطني على الواردات و ان الجزء الكبير من التغير في الأسعار المحلية مصدرها التضخم الأجنبي.

كما تم إدراج في المعادلة (12) المستوى العام للأسعار للفترة السابقة كي يعكس آلية التكيف الجزئي بين المستوى المتوقع و المستوى الفعلي للأسعار، فالعلاقة الطردية تشير إلى على أن الأعوان الاقتصاديون يقومون ببناء توقعاتهم التضخمية ببطء و تدريجيا تبعا لمعلومة جديدة بناء على تطورات الفترة السابقة.و ارتفاع قيمة المرونة و معنوية المعلمة يعود إلي سياسة دعم الأسعار التي تجعل من تغيرات الأسعار في مجموعة من السلع الأساسية منخفض إن لم يكن منعدما فعلى سبيل المثال أسعار الطاقة (وقود، كهرباء، ماء...) لم تتغير لفترات طويلة.أما عن العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار و الكتلة النقدية فيعود أساسا إلى كون أن ظاهرة التضخم في الجزائر هي ظاهرة حقيقية و ليست نقدية.

7-محاكاة النموذج:

بعد الحصول على توفيق إحصائي جيد من عملية تقدير المعادلات، قمنا بتقدير النظام بطريق المربعات الصغرى بمرحلتين فكانت النتائج متقاربة مع طريقة المربعات الصغرى العادية، ومن أجل إجراء عملية المحاكاة قمنا بإضافة المعادلتين التعريفيتين التاليتين:

$$inf = \frac{(ipc - ipc(-1)) * 100}{ipc(-1)} \qquad (13)$$

$$NX = X * px - M * pm \qquad (14)$$

من أجل تقييم عملية المحاكاة سنستعين بالمقاييس الجبرية(الجذر التربيعي لمربع الخطأ RMSE الجذر التربيعي لمتوسط مربع الخطأ $RMSPE$ معامل عدم التباين لتايل $U(1)$معامل الارتباط $\rho_{YtY_t^s}$) و الرسوم البيانية.

الجدول(2): المقاييس الجبرية لمحاكاة النموذج.

$\rho_{YtY_t^s}$	$U(1)$	$RMSPE$	$RMSE$	
0.97	0,0031	0,00243	3,88961E+14	*M*
0.99	0,0003	0,00036	9,17855E+13	*X*
0.99	0,0007	0,00058	4,038553234	*IPC*
0.95	0,0241	0,67944	4,476339334	*Inf*
0.96	0,0238	0,1877	4,48532E+18	*NX*

تظهر نتائج عملية المحاكاة أن عمليات التقدير كانت جيدة، فمعامل الارتباط بين القيم الحقيقية و المحاكاة قريبة من الواحد و معامل تايل قريب من الصفر في جميع المتغيرات، كما أن الجذر التربيعي لمتوسط مربع الخطأ السنوي لا يتعدى 1% في جميع المعادلات السلوكية و التعريفية.

الشكل2: محاكاة النموذج

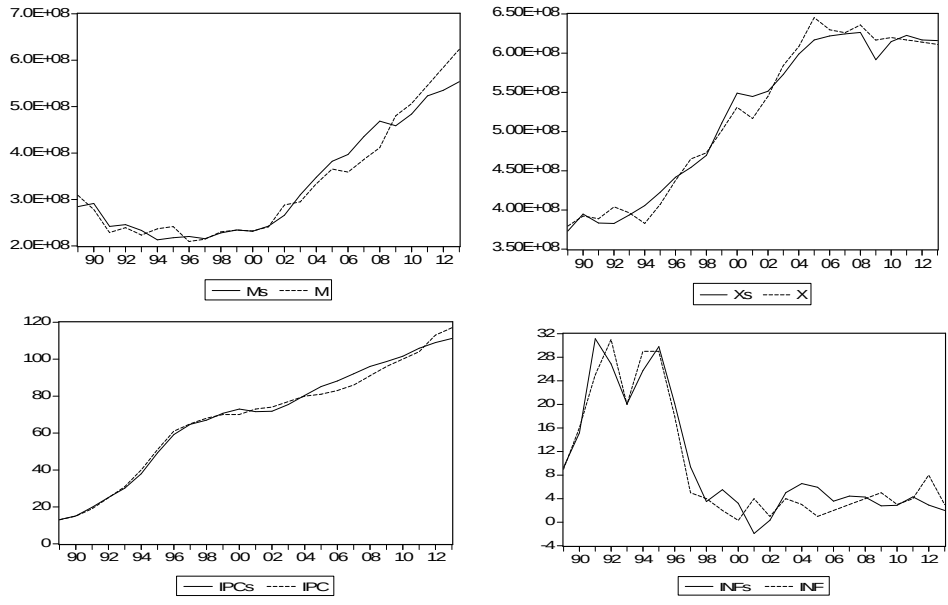

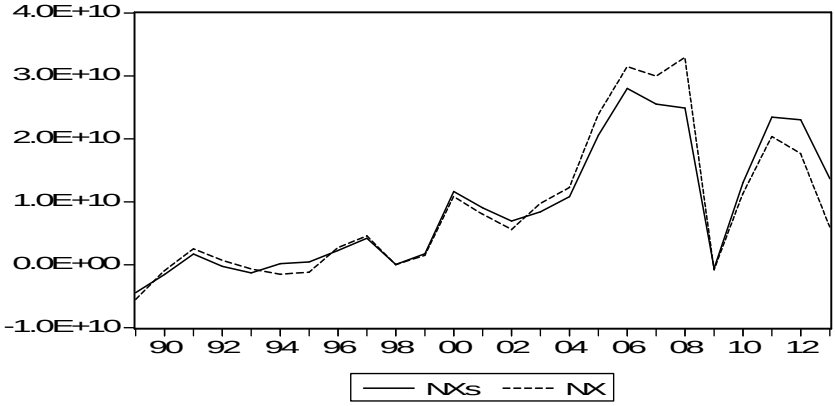

من المنحنيات السابقة، نلاحظ تطابق في الاتجاه العام بين القيم الحقيقية والقيم المحاكاة حتى و أن سجلنا اختلافات بسيطة قد يعود إلى سلوك المتغيرات الشارحة كما هو الشأن بالنسبة للواردات، فرغم القدرة التفسيرية الجيدة للمتغيرات المحددة مسبقا للمتغيرات الخارجية، غير أننا نلاحظ أنه في سنة 2009 هناك فرق بين المنحنيين حيث أن السلسلة الحقيقية أقل من سلسلة المحاكاة، و يمكن تفسير ذلك إلى أنه في سنة 2009 ارتفاع الواردات بـ 16.62% بينما لم يتبع ذلك ارتفاع كبير في الطلب الداخلي لأن تغيير سلوك الأعوان الاقتصاديين يتطلب وقتا أطول نسبيا.و يعود ارتفاع الواردات في هذه السنة إلى تحسن قيمة سعر الصرف بـ 12.5% سنة 2008 مما حسن من تنافسية السلع الأجنبية و شجع المستوردين عل طلب كميات أكبر.

الخاتمة:

بناء على ما ورد سابقا يتضح جليا أن التضخم المستورد يعد أهم أسباب تغير التضخم المحلي و يعود هذا إلى جملة من الأسباب أهمها ضعف الإنتاج الوطني، فالأعوان الاقتصاديون و في حالة ارتفاع سعر السلع الأجنبية لا يجد بديلا على المستوى المحلي مما يجعل يضطرهم إلى اللجوء إلى السلع المستوردة ذات السعر المرتفع. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ارتفاع عائدات البترول بشكل كبير مما شجعت الحكومة من زيادة الإنفاق العام (مختلف البرامج الاقتصادية) الأمر الذي أدى اللجوء إلى الاستيراد لتغطية هذا الطلب مما رفع من تكلفة الاستثمار المحلي و التضخم.

كما رأينا من خلال نتائج عملية التقدير الدور الكبير الذي يلعبه سعر الصرف في التجارة الخارجية و تغير المستوى العام للأسعار.فبالنسبة للواردات و على

الرغم من أهمية سعر الصرف في تحديد هذه الأخيرة من الناحية النظرية، إلا أننا رأينا ضعف مرونة سعر الصرف، و يعود ذلك لضعف جهاز الإنتاج الوطني مما يترتب عن ذلك ارتفاع في المستوى العام للأسعار نتيجة تخفيض العملة الوطنية.

أما بالنسبة للمستوى العام للأسعار، فبالإضافة إلى سعر الصرف تلعب الأسعار الدولية دورا محوريا في تفسير هذه الأخيرة، فعلى الرغم من الدعم الممارس على بعض السلع الطاقوية و الغذائية الأساسية المستوردة (بنزين، قمح، حليب...)، إلا أن مرونة الأسعار الدولية مرتفعة، و يدل هذا على مكانة السلع المستوردة في سلة المستهلك الجزائري.

أخير و كخلاصة، يجب على الاقتصاد الجزائري أن يتخلص من التبعية لقطاع المحروقات وبناء اقتصاد منتج أين تلعب الصناعة و الفلاحة دورا محوريا حتى يلبي الإنتاج المحلي الطلب الداخلي و يقل بذلك الاستيراد، فيتحسن ميزان المدفوعات و يتم التحكم أفضل بالتضخم المحلي، فلو ارتفع سعر البترول مجددا فإن تكاليف الإنتاج للدول الصناعية سترفع ونستورد التضخم مجددا.

الهوامش:

1-عبورة حسام الدين، سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الإشارة إلى حالة الجزائر،مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بولعيد –الشلف-، ص 5.

2-Henri mercillon, L'inflation a facteur externes dominations et son devoloppement, revu économique.1985 vol 9 n°3 p464-466.

3 -Jongmoo Jay Choi, M. Ishaq Nadiri, TRADE STRUCTURE AND TRANSMISSION OF INFLATION: THEORY AND JAPANESE EXPERIENCE,NBER, Working Paper No 923, June 1982.p02-04.

4 -Michael R.Darby et Autre, The International Transmission of Inflaton, University of Chicago National Bureau of Economic Research Monograph NBER, P498.

5 -مدحت أبو نافع و آخرون، أثر التغير في سعر الصرف على معدل التضخم في مصر، تقرير مجلس الوزراء المصري، 2004، ص 6

6 -شفبقب عيسى، بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري 1970-2005، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2009، ص23.

7 -إضافة إلى ذلك تخلت الدولة عن تدعيم الأسعار، التي تم تحريرها خلال فترة الإنفاق، لتصل إلى نسبة 85٪ منها ما تم مواصلة تحريرها نهائيا و إدراجها ضمن نظام الاقتصاد الحر، ليبق 22 سعرا فقط مدعما.

8 -ين زيان راضية، دراسة قياسية و اقتصادية بين سعر الصرف، معدل الفائدة و التضخم في الجزائر اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2009، ص230.